

عبد العزيز برهمو مالك
 مجاز في الحقوق
 دبلوم في الحقوق العامة

س ر ي
 ١٦٢٣
 ١٦٢٣
 ١٦٢٣

التزوير الجنائي واستعمال المزور

بإشراف



الدكتور محمد الفاضل

سمحت كلية الحقوق في الجامعة السورية بطبع هذه الرسالة

بتاريخ ٢٠/٥/١٩٥٤

١٩٥٤ - ١٩٥٣

ج ٠ ع ٠ ت

(١) التزوير الجنساني واستعمال المزور (١)

= منهج البحث =

(الباب الاول - تعريف التزوير واركائمه)

اولا - الركن الاول :

- ١- تعريف الحقيقة في صك او مخطوط باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون
- ٢- حدوث التحريف في صك او مخطوط - النشر بالصحف - التزوير بالآلة الكاتبة
- تزوير الرسائل التلفزيونية - التزوير باستعمال الهاتف .
- هل كل تزوير للحقيقة باحدى الطرق القانونية يعتبر تزويرا . ؟
- هل الصورة نوع من التزوير ؟

٣- طرق التزوير :

آ- التزوير المادي :

- (١) اساءة الموظف استعمال اضاء او خاتم او بصمة طبع
- (٢) بما يرتكبه الموظف من حذف او اضافة في مضمون صك او مخطوط
- (٣) الاصطناع
- (٤) التقليد

ب- التزوير المعنوي :

- ١- باساءة الموظف استعمال اضاء على بماءز او تمن عليه .
- ٢- بتدوين الموظف مقالات او اقوالا غير التي صدرت عن المتعاقدين
- ٣- باثبات وتطعيم كاذبة على انها صحيحة او وقائع غير معترف بها على انها معترف بها .

انتحال شخصية الغير او استبدال الاشخاص . التزوير بالحصول على الاضاء مباغتة التزوير بالترك .

ثانيا - الركن الثاني : النسبة الجرمية -

ثالثا - الركن الثالث : الضرر :

- ١- الضرر المادي
- ٢- الضرر الادبي
- ٣- الضرر الاجتماعي
- ٤- الضرر المحتمل الوقوع
- ٥- الضرر من الصكوك الباطلة او القابلة للبطلان .

(الباب الثاني - التزوير الجنائي الذي يرتكبه الموظف)

- ١- وقوع التزوير في سند رسمي
 آ - الكتابات المباشرة .
 ب - الكتابات الادارية .
 ج - = القضائية .
 د - = المدنية .
- ٢- ان تكون الكتابة صادرة من موظف .
- ٣- ان يقع التزوير اثناء تأدية الوظيفة .

(الباب الثالث - التزوير الجنائي الذي يرتكبه غير الموظف المختص في سند رسمي)

(الباب الرابع - استعمال الاسناد المزور)

() التمهيز بين التزوير والاستعمال ونتائجهما ()

= اركان الاستعمال =

- ١- الركن الاول - فعل الاستعمال
 - ٢- الركن الثاني - تزوير الصك المستعمل
 - ٣- الركن الثالث - النية الجرمية .
- البيانات التي يجب ذكرها في الحكم
-

١) توطئة ٢)

التزوير بمعناه العام تغيير الحقيقة ولم يجهل الشارح كل تغيير للحقيقة معاقبها عليه . بل اقتصر على حالات معينة اعتبر فيها تغيير الحقيقة جرماً نص على معاقبته .

فتزوير الاسناد استخدام الكتابة في تشويه الحق بجهل مدلول ما كتب لا يصبر عن الواقع الصحيح ، والكتابة منذ اقدم العصور حتى عصرنا الحالي لها اهمية لا تنكر ان هي الوسيلة التي اتخذتها الحكومات والجماعات والافراد لاثبات كل ما يراد اثباته من الافكار والاراء - والحقوق والاخبار والواجبات وغيرها .

ومنذ فجر التاريخ والناس يدوّنون . الى الكتابة لتسجيل كثير من الحقائق والوقائع خشية نسيانها او جحودها ونسبة الخط الى كاتبه كنسبة اللفظ الى قائله كلاهما يفيد العلم بامر من الامور وكلاهما يصبر عن قصد القائل او الكاتب وترجم عن ارادته . وقد عاقبت كافة الشرائع على التزوير منعاً لاستطاعة الغش لأنه جريمة خطيرة يؤدي الى العبث بالثقة والاطمئنان الذي يجب ان يسود المعاملات .

ويلحق التزوير بالناس اذبح الاضرار ، وقد لا يقتصر على فرد واحد بل قد يتمدد عن اثره الى طائفة كبيرة فيكون عندئذ اكثر اثماً واشد خطراً .

ولكي يستطيع الانسان ارتكاب تزوير كتابي او تقليد خطي لا يحتاج الى براعة صناعية او مقدرة فنية ، ويكثر هذا الجرم في المجتمعات الراقية فنرى ان عهود الامية والجهل - كانت خالية تقريباً من مثل هذه الجناية كما ان الطبقات الدنيا الجاهلة لاتصرفها . فكلما تقدمت الثقافة والمعرفة ازداد انتشار التزوير ولهذا نرى المشرع السوري قد اظهر قسوة عظيمة تجاه هذا الجرم .

وتمهيدا للبحث لجأت الى تقسيم الموضوع الى خمسة ابواب مهمة كما يلي .

الباب الاول : يبحث في تصنيف التزوير واركانه

الباب الثاني : يبحث في التزوير الواقع من الموافقين اثناء تأدية وظائفهم

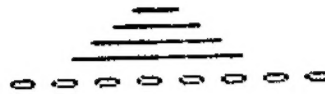
الباب الثالث : يبحث في التزوير الواقع في صك او مخطوط رسمي من غير موظف مختص

الباب الرابع : يبحث في التزوير الواقع في الصكوك والمخطوطات العرفية .

الباب الخامس : يبحث في استعمال الاسناد المزورة .

= مصادر البحث =

- | | |
|---------------------------|---------------------------------------|
| الدكتور انور ابراهيم باشا | ١- موجز الحقوق الجزائية الخاصة |
| جندى عبد الملك | ٢- الموسوعة الجنائية " الجزء الثاني " |
| ابراهيم الهاشمي | ٣- شرح قانون الجزاء |
| الدكتور مصطفى السعيد | ٤- جرائم التزوير |
| احمد امين | ٥- شرح قانون العقوبات |
| نادر الكزبري | ٦- الحقوق الجزائية |
| محمود ابراهيم اسماعيل | ٧- شرح قانون العقوبات |
| زكي عرابي | ٨- القضاء الجنائي |
| جندى عبد الملك | ٩- المبادئ الجنائية |
| محمد عبد الهادي الجندى | ١٠- التعليقات على قانون العقوبات |



الباب الاول

٨ تعريف التزوير واركانه ٨

عرفت المادة /٤٤٣/ من قانون المعقهاات التزوير على الشكل التالي : " التزوير هو تحريف مفتعل للحقيقة في الوقائع والبيانات التي يراد اثباتها بصك او مخطوط يحتج بهما يمكن ان ينجم عنه ضرر مادي او معنوي او اجتماعي .
يستنتج من هذا التعريف ان التزوير يتألف من اركان ثلاثة :
١- تحريف الحقيقة ٢- الضرر المحتمل ٣- القصد الجرمية

الركن الاول - ١- تحريف الحقيقة

ان تعريف الحقيقة هو العنصر المادي في جريمة التزوير فاذا انعدم انتفى وجود الجريمة وعلى هذا لا تعتبر الافعال الآتية تزويرا معاقبا عليه لانقاذ تعريف الحقيقة كالشخص الذي يصك بيد مريض عاجز عن الحركة يجعله يكتب في ذيل وصيته لصدورها من قبل عبارة تبطل ماجا فيها اذا لم يكن هذا الفعل الا استجابة لرغبة المريض نفسه ولا من يصنع رسالة شبيهة برسالة محجوز عليها قد فقدت وقام هو ايضا بتحريرها لتسد سد الرسالة المفقودة . ولا التفسير الذي يحدث من له الحق في احداثه ، وتطبيقا لذلك حكم بانه اذا قدمت لكاتب محكمة عريضة دعوى فأشعر عليها بتحديد موعد النظر فيها في جلسة ٢٠ نيسان ١٩٥٤ فلم يرق صاحب الدعوى هذا التحديد فلما اشار الكاتب وكتب تاريخ جلسة اخرى ، ولم يدام هذا التعبير قد حدث قبل الاعلان الذي يعطيها الصفة الرسمية فلا يمد هذا تزويرا في ورقة رسمية اذ كاتب المحكمة ليس من حقه التحكم على ذوي الشأن في تحديد ايام الجلسات . (١)

اما تحريف الحقيقة في عريضة الدعوى المدنية بطريقة زيادة قيمة وعدد الاشياء موضوع الدعوى بعد تقدير الرسم المترتب عليها والتأشير على ذلك من الموظف المختص ، ودفع الرسم فعلا فيختلف الوضع هنا لتعلق حق للتغير بذلك ، وبعد هذا تزويرا في اوراق رسمية سواء حصل اعلان العريضة بعد ذلك اولم يحصل لان عريضة الدعوى ملكا لصاحبها قبل اعلانها بمحو وثبت فيها ما يشاء اما اذا تعلق بالعريضة قبل الاعلان حق لتغير هذا الشخص ، كحق الحكومة باستيفاء بدل الرسم على الدعوى فان كل عيب باستدعاء الدعوى من نتيجة زيادة قيمة هذه الدعوى يعتبر تزويرا في اوراق رسمية اذا توفرت العناصر الاخرى - المكونة للجريمة . ولكن ليس كل تحريف للحقيقة معاقبا عليه ، وهنا يحسن التمييز بين نوعين من الاسناد .

١- النوع الاول : تحريف الحقيقة بنسبة امر او واقعة الى شخص آخر لاصلة لها

بكتابة ذلك الصك او المخطوط وهذا اكثر انواع التزوير حدا كالتوقيع اسفل الكتابة بامضاء او ختم مزور على صاحبة او الزيادة او المحو في الصك بعد الفراغ من تحريره بيد شخص غير كاتبه او انشاء صك برمته ونسبته زورا الى شخص لم يكتبه ولم يوقع عليه .

٢- النوع الثاني : الصكوك التي تصدر من كاتبها فعلا وتتضمن تحريفا للحقيقة

وهذا النوع يتطلب دقة في كشف ما فيها من الباطل ، وتكون احيانا موضع الصعوبة والتعقيد وتدعو الى التساؤل عما اذا كان تحريف الحقيقة فيها معاقبا او غير معاقب والاصل ان الانسان حر فيما يكتبه بيده وان يعبر عما يريد التعبير عنه كيف شاء وان يدون ما يحول بخاطره في عبارات ينشئها ، وان اساء استعمال هذه الحرية بتعمد الكذب وقلب الحقائق من شأنه الاضرار بالغير ويجب ان يدخل في نطاق التزوير المعاقب عليه لان الصلحة العامة تقضي ذلك ، ومن الصعب ايراد قاعدة يسهل بها التمييز بين ما يعد تزويرا يجب العقاب عليه وبين ما لا يعد تزويرا فالبعض من هذه الافعال ينبغي اعتباره جرائم والبعض الآخر لا يوصف كذلك والقانون لا يشير الى مقياس دقيق للتفريق . وهو ان بين طرق التزوير الا ان هذا البيان غير واف بالتعرض وما يزال من انواع الكذب والخداع ما لا يقع تحت نصوص قانون العقوبات كمن يكتب لآخر خطاها لآخر ينشئه ان حادثا خطيرا وقع لابنته وهو عائد من المدرسة وهو كاذب . فنصوص القانون تقف عاجزة عن معاقبته - ولا ريب ان فعله هذا يعتبر من قبيل جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . ولا يعدو الامر في هذه الحالة الا اذمة صادرة من شخص عايب مستهتر .

والشخص الذي يكتب شكوى ويوقع عليها ويبحث بها الى رئيس خصمه هضمتها حادثة لا صحة لها قاصدا النكابة بخصمه فلا يعد الفاعل في هذه الحالة مزورا وقد يعتبر مرتكبا جريمة بلاغ كاذب اذا توافرت اركانها ، ومن المؤكد ان المشكو منه اذا اطلع على هذه الشكوى وعرف ما فيها من تحريف الحقيقة فيفهم ان الغاية من ذلك هو الاساءة اليه -

والحاق الاذى به واتهامه بالباطل عن طريق التلميح بامر مكذوب . في حين ترى ان التزوير المعاقب عليه هو الذي يشوه الحقيقة فيبدو للعين كانه الواقع . والشخص الذي يرسل برقية لصديق او قريب يهلفه فيها نها القبض عليه في قضية جنائية وسيغن عنه بكفالة قدرها الف ليرة سورية ، ولعدم توفر هذا التلميح لديه في الوقت الحاضر ، يطلب

منه الاسراع بارسال التلميح ، فيرسل الصديق الى صديقه الصلح المطلوب . فلا يعد هذا العمل تزويرا بل قد يعتبر جريمة نصب اذا توافرت اركانها ، فيرسل البرقية هدفه الاجرامي ابتزاز مال المجنى عليه وكان من المتوقع عليه ان يكون اكثر احتياطا قبل مبادرته بارسال التلميح . فالكذب المكتوب يعاقبه القانون باعتباره تزويرا ، ومن الكذب لا يعتبر جريمة ولا عقاب عليه مطلقا ذلك هو الكذب الذي يعده الناس رذيلة لعفافتها لقوا به

الاخلاق وحسن السلوك ولا شأن للقانون بهذا الكذب ، وإنما جزاءه احتقار الناس ، ومقتهم لقائله او كاتبه . ومنه مارأى الشارع ان يحرمه وان يفرض له عقبة تناسب اثره وضرره سواء وقع بالقول او بالكتابة هو تحريف الحقيقة المعتر عنصرا من عناصر الفضب . والبلاغ الكاذب . وشهادة الزور ولكل من هذه الجرائم عقبتها . نستنتج انه كلما وقع التزوير باحدى الطرق القانونية وكان المعنى المستفاد من الصك منطها على الفش وكان من شأن التحريف الحاق الضرر بحالة او مصلحة او حق للغير يحجمه القانون سواء اكان ضرا عاما او خاصا اعتبر تزويرا معاقبا عليه اذا توافرت سائر اركانه الاخرى (١) .

٢ - حدوث التحريف في صك او مخطوط : تمسك الشارع بان يضع التزوير الجنائي على كتابة لان تحوير الحقيقة على الكتابة ذو اهمية وخطورة عظيمة ، وعلمية التزوير تقع على كافة الكتابات رسمية او خاصة او تجارية وان هذه العملية سهلة ، فما هي الصعوبة في حذف او زيادة رقم في حواله او شك ؟ . وحجب ان يقع التزوير على امور خطية ، وليس من الضروري ان تكون الاشارات الكتابية موجودة على الورق فلقد ادعى على شخص - بالتزوير لانه فحش في اسعار الركوب من شاطي نهر الى الشاطي الآخر على لوحة خشبية ، وليس من الضروري كون التزويد صادرا عن المزور نفسه لان جرائم التزوير تقع من قبل شخص ثالث يكون واسطة في اجراء هذا الفعل ، ويقع التزوير عند مطبوع - مأمور التلفراف البرقية بشكل يخالف النص الاصلي . وشترط وقوع التحريف في " الوثائق والبيانات التي يراد اثباتها بصك او مخطوط محتج بهما " . وعلى هذا ان السواس الذي يضع اشارات على الجدران والابواب دلالة على الكمية المستهلكة من قبل احد الشاربين ويزيد في عدد الاشارات ليزيد في الكمية المستهلكة لا يعد مزورا بل يمكن ان يعتبر محتالا . وان الصك او المخطوط الذي يقع فيه تحريف الحقيقة يجب ان يكون صكا او مخطوطا يجنب به اى ان يكون صادرا من الصادر التي ينشأ عنها حق من الحقوق ، او ان يكون له على الاقل مفعول قانوني اى تنأى عنه نتائج قانونية (١) .

التزوير بطريق النشر بالصحف : قد يقع التزوير بطريق النشر بالصحف ، فاذا نشر في صحيفة خطاب منسوب كذبا الى شخص لم يحرمه عقوب مزورا لخطيب بمقومة التزوير - واستعمال المزور ، وعقوب مدير الجريدة الذي نشر الخطاب بمقومة استعمال المزور اذا ثبت علمه بتزويره ، واذا بعث شخص برسالة الى صاحب جريدة فحرقها عمدا عند نشرها تحريفا يضر بصاحب الرسالة جازت معاقبة صاحب الجريدة بمقومة التزوير .

التزوير في الرسائل التلفرافية : هذا التزوير ما ان يقع في نفس محرر الرسالة البرقية واما ان يقع من عامل التلفراف . ففي الحالة الاولى لاصعوبة في تطبيق احكام -

التزوير فمن حرر رسالة تلفرافية واضأها بامضا مزور نسبها كذبا الى شخص آخر يعد

مرتكباً لتزوير في صك عرفي ومقابل بمقومة . ولكن اذا كان الذي حرف الحقيقة هو الموظف بان اختلق رسالة تليفرافية لاصل لها وارسلها بواسطة الآلة او حرف بنية الفش رسالة سلمت اليه لارسالها الي احدى الجهات فهل يعتبر مزوراً مع انه لم يكتب شيئاً بل استخدم الآلة التليفرافية في نقل الرسالة بواسطة علامات اصطلاحية ؟ . وكاد يكون الجواب بالاجاب سواء كان هو الذى ترجم هذه الاشارات الى اللفظة المادية ام وصلت اليه مطبوعة بالآلة نفسها ويكون حكمه كمن يطلي على موظف عام ، مختص ، وقائع مزورة ومعتبر عمله تزويراً في صك رسمي .

التزوير عن طريق الآلة الكاتبة : وقد انتشر استعمال الآلة الكاتبة في الصالح والمحلات التجارية والمكاتب الخاصة وما لاجدال فيه ان كتابة صك على هذه الآلات مع تحريف الحقيقة فيه بقصد جنائي يعتبر تزويراً مقابلها عليه متى كان الامضاء الموقع بها على الصك مكتومة باليد سواء كان ذلك في ورقة صطفة كلها وموقع عليها باضاً مزور لشخص ما او كانت هذه الورقة صحيحة من الاصل وطراً عليها التفسير بعد كتابتها على الآلة الكاتبة والتوقيع عليها من صاحب الشأن ولكن اذا كانت الورقة المطبوعة لم يوقعها كاتبها بخطه بل تم طبوعها وتوقيعها على الآلة المذكورة ففي رأينا ان التحريف في هذه الصورة لا يدخل في نطاق التزوير بل يكون بمثابة ورقة خالية من التوقيع ومؤيد صحة هذا النظر ان المرف قد جرى في الاوراق جميعها مكتومة باليد او مطبوعة على توقيعها ممن التزم بما فيها بخط يده او ختمه او بصمة اصبعه فاذا لم يحصل شيء من ذلك فلا يشك احد في ان هذه الورقة ينقصها عنصر من عناصرها الاساسية ولو وجد اسم كاتبها مطبوعاً عليه .

التزوير من طريق الهاتف : وليس هناك ما يمنع من ارتكاب التزوير عن طريق استعمال الهاتف مادامت الحادثة قد دوت في صك بناءً على تكليف من المزور باثباتها وكانت تتضمن تحريف الحقيقة ومقصد الفش وتحقيق او احتمال وقوع ضرر كمن ينتحل شخصية وكيل النيابة يطلب الى موظف مختص ان يكتب اشارة على لسان المتحدث بالافراج عن شخص مقبوض عليه فاثبتها كتابة ، ولا جدال ان هذا الفعل يعتبر تزويراً باصطناع كتاب افراج على خلاف الحقيقة ومقابل الجاني بمقومة من ارتكب تزويراً في صك رسمي لتوافر اركان الجريمة . وقد اورد الاستاذ غارسون مثالا لذلك ففرض ان صاحب صنع انتحل شخصية احد التجار وتحدث بالهاتف الى وكيل التاجر على انه موكله وكلفه بقبول شراء صفقة معينة ففصل الوكيل ما امر به وحرر الخطاب ظناً بان موكله قد حدثه فيرى غارسون ان هذا الفعل يعتبر تزويراً في ورقة عرفية . (١)

عل كل تغيير للحقيقة باحدى الطرق القانونية يعتبر تزوها ؟ .

على القانون بالنص على طرق التزوير لكي يحصر دائرة الافعال التي يصح ان توصف بانها تزوير هذه الطرق المنصوص عليها في القانون اتفق ائمة العلماء على اعتبارها واردة على سبيل الحصر . فكل تغيير للحقيقة يقع بطريقة غير مائنة عليه القانون يخفى عن نطاق التزوير ، ولهذا كان من المقرر ان كل حكم يصدر بمعقمة في جريمة التزوير يجب ان يبين فيه الطريقة التي استعملها المتهم في ارتكاب التزوير لان على بيان تلك الطريقة تتوقف مصركة ما اذا كان الفعل يدخل حقيقة في دائرة التزوير المعاقب عليه ام لا فاذا لم تبين طريقة التزوير اعتبرت الواقعة غير مبينة بيانا كافيا ووجب نقض الحكم . وان بين طرق التزوير المعنوى صور تتسع لقبول كافة طرق الفس والكدب وان لم يكن من نوع - التزوير كمن يرسل بلافا الى دائرة الشرطة مخبرها فيه كذبا ان فلانا اعتدى عليه وسرق ماله . او كمن يرسل الى آخر برقية مكذوبة يخبره فيها بموت شخص عزيز عليه او - كمخبر جريمة ذكر في وصف حفلة ان فلانا حضر الحفلة والتي خطبة لمن فيها بالحكم الحالي مع ان فلانا لم يحضر الحفلة .

هذه الامثلة متفق على انها لاتعد تزوها ويتضح من ذلك ان الشارع رفع عنايته بحصر الطرق التي يرتكب فيها التزوير لاتزال خصوص القانون قاصرة عن تحديد طبيعته . ويقول بلانشر : " ان من اصعب الامور في قانون العقوبات تحديد الوصف الصحيح لكل حادثة تقع وتكون منطوية على تغيير الحقيقة " . فما هو الحد الفاصل بين الافعال التي تدخل في دائرة التزوير وغيرها من الافعال التي تتضمن تغيير الحقيقة ولا تعد تزوها ؟ . فبرى شخووهملى انه لكي يعد الفعل تزوها معاقبا عليه يجب توفر شرطين .

- ١ - ان يدخل في احدى الصور المنصوص عليها في القانون .
- ٢ - ان يكون قد ارتكب بفهم علم الشخص الذي يناله من ورائه ضرر . (١)

- : عل الصورية نوع من التزوير : -

مما لاجدال فيه ان الصورية لاتعد تزوها معاقبا عليه اذا كان الضرر الذي اراده ، المتعاقد ان اخفاء حقيقة التعاقد الذي تم بينهما مشروعا كسمة عملت في صورة عقد بيع ففي هذه الحالة لا يترتب على الصورية مسؤولية جنائية . وهناك احوال اخرى - متفقا على عدم جواز المعاقبة عليها ولو كان من شأنها الاضرار بالفهم مادام القانون قد سن وسائل اخرى غير 'جنائية لتلافي الضرر الناشئ عنها كالهئية الموضوعة بصفة عقد بيع فلن يهتم بابطال مفعولها ان يطرق ابواب المحاكم المدنية ولا داعي للالتجاء الى احكام قانون العقوبات وفيما عدا ذلك فالفقهاء مختلفون فبلانشر يرى ان العقاب على الصورية واجب لان القانون قد وضع احكاما عامة للتزوير وبن فيها الطرق التي يرتكب فيها ولم يستثن الحالة التي يقع فيها تغيير الحقيقة باتفاق المتعاقدين ، فاخراج الصورية من احكام التزوير تمييز لا يبرره القانون ولا يتفق مع عموم النص ثم يستثنى الحالات التي -

يعاقب عليها القانون علي انها جرائم من نوع آخر وما بقي يقسمه الى قسمين قسم لايتوفر فيه القصد الجنائي وهذا لعقاب عليه . وقسم يتوفر فيه القصد الجنائي ومن شأنه الحاق الضرر بالغير فهماقب .

اما شوقووميلي فقد اعتبر الصورة لاتخفى عن كونها كذبا من نوع الغش المدني فلا تطبق عليه المادة الخاصة بالتزهر المادي لأنه لم يحصل تغيير مادي في العقد ، المتضمن للصورية ولان الامضاءات والبيانات ينضمها العقد صحيحة كلها ، ولكن هذه - الحجة واهية .

واعل اصح الآراء رأى فارو ان لاتزهر حين يكون الامر متعلقا بامر شخصي للضرر - وكان الكذب الذى تضمنه الاقرار قاصرا على مركزه الشخصي ولان القانون لايريد ان يضع الناس بين حالتين اما تضحية مصالحهم الشخصية بتقريب الحقيقة على علاقتها واما الواقع تحت طائلة العقاب اذا هم قرروا ما يخالف الحقيقة . ولهذا قصر القانون دائرة التزهر على المزور الذى يتعدى فعله مباشرة الى الغير اما باغتصاب حق اوصقة ، لذلك الغير واما بنسبة فعلا لاحقيقة له فغشه واقع دائما على رأس غيره مباشرة . اما الذى يتعاقد على ماله شخصا فاذا تصرف فلا يتصرف في مال الغير او حقوقه ، وانما يتصرف في ماله واذا ترتب ضرر على فعله بالغير فانما يكون ذلك من طريق غير مباشر .

والاجتهاد يسير على العقاب اذا كان العقد الصورى قد جرى الاتفاق عليه قصد تضليل الآخرين والايثار بهم (٢)

- ٣ - طرق التزهر :

لم يترك الشارع طرق ارتكاب التزهر بغير بيان بل استلزم لمعاقبة التزهر وقوعه بطريقة من الطرق المنصوص عليها حصرا في القانون فلايجوز ان يلحق بها غير ما لانس عليه . وروضة الشارع تحديد دائرة التزهر المعاقب عليه ولولا هذا التحديد والحصر لاتسع نطاق التزهر بحيث يتناول ما يجوز العقاب عليه حتى ولو كان كذبا بسيطا . التزهر الجنائي المعاقب عليه على نوعين ١ - التزهر المادي ٢ - التزهر المعنوى . ١ - الطريقة الاولى : التزهر المادي : يتم بادخال تحريف مادي على صك او مخطوط

يترك اثره محسوسا هكوي ذلك بالحذف او الاضافة او التعديل او الخشية او بوضع صك او مخطوط لاوجود لهما الح . فاذا لجأ شخص الى اضافة بعض الكلمات على ما عود مدون في الصك اصلا فيعتبر فعله تزهرا ماديا لان تغيير الحقيقة ظاهر للمعين ومن السهل كشفه .

٢ - الطريقة الثانية : التزهر المعنوى : يتم عندما يقع على موضوع او ظروف صك او

(٢) - كجهة الوجيز في الحقوق الجزائية الخاصة من ١١٢ الطبعة الخامسة .

مخطوط من غير ان يترك اثرا يدركه الحصر فهو عبارة عن كذب محض لاتدأ عليه اشارة ظاهرة . فالتزوير المعنوى يوجد كلما حصل تحريف الحقيقة لبطريقة مادية يدركها الحس وانما بتعديل الواقع حال التحرير . ويختلف عن التزوير المادى بعدم وجود اثر محسوس له ذى كيان خارجي تصره المين ، كذلك اذا كان اثباته صعبا لأنه يتم على يد كاتب الصك اثناء تحريره بتدوينه وقائع باطلة بدلا من ذكر الحقيقة ، فالتزوير في هذه الحالة ليس له مظهر خارجي كما في التزوير المادى الذى لا يحتاج الى قهينة اخرى في اثباته لأنه ينطق بنفسه على حدوثه وقالها ما يتم التزوير المادى بعد التحرير بمدة طالت او قصرت . اما المعنوى فيقع في نفس اللحظة التي كتب فيها كمثل الموثاف المختص بتحرير محضر التحقيق في قضية جنائية ثبت فيه ان المتهم قد اعترف بالتهمة المنسوبة اليه عند سؤاله عنها على غير الحقيقة ، فيعتبر هذا الموثاف مرتكبا تزويرا معناها في محضر مختص بتحريره . وكمن يكلف شخص لايعرف الكتابة شخصا آخر بتحرير امره عن دين يصلح / ١٢٥ / ل فكتبها يصلح / ١٢٥٠ / ، يعتبر الكاتب قد ارتكب تزويرا معناها في ورقة عرفية .

فالتزوير في المثالين تزوير معنوى لان تعديل الحقيقة قد جرى وقت التحرير اما الكتابة فلم يطرأ عليها زيادة او حذف . وقد حكمت محكمة استئناف مصر في التمييز بين التزوير المادى والمعنوى . " ان التزوير المعنوى يتعلق بمعنى المكتوب وليس له علاقة محسوسة من خط او غيرها من الامور الخارجية التي تراها المين وتكتشف بها على حقيقته ، فاذا اشتغل التزوير على شيء من تلك العلامات فلا يكون تزويرا معناها بل هو التزوير المادى في حقيقته ومعناه . (١) "

وفيما يلي طرق التزوير التي حددها القانون في المادة / ٤٤٥ / من قانون العقوبات .
اولا - اما باسائة الموثاف استعمال امضاء او خاتم او بصمة اصبح واجملا بتوقيعه - امضاء مزورا . لقد سوى القانون بين الامضاء والخاتم وبصمة الاصح ويكفي اسائة استعمال الامضاء او الخاتم او البصمة فيقع التزوير بوضع امضاء مزور متى وقع المزور على صك - باامضاء غيره ولا فرق بين ان يكون مقلدا تقليدا متقنا بل يقع ولو ان المزور لم يحسن التقليد .

وكذلك يقع التزوير ولو لم يعتمد المزور التقليد لان القانون يكتفي بوضع امضاءات او اختتام مزورة فمضى وقع المزور على صك باامضاء غير امضاءه عد مزورا بغض النظر عن التقليد ، ولا يعمد تزويرا توقيع شخص باسم مشهور به ولو كان ولو كان غير اسمه الحقيقي الا اذا حصل ذلك بسوء قصد وتحقق به الضرر . ويعتبر مزورا من يوقع على صك بختم غير ختمه سواء كان هذا الختم لشخص معلوم او لشخص خيالي واذا كان - الختم لشخص معلوم فلا يشترط ان يكون مقلدا تقليدا متقنا او غير متقن ، بل ان مجرد

استعمال شخص بغير علمه وانعرازا به وان لم يكن الختم حقيقيا يحترق نذير استعمال ختم مزور . ويعتبر تزويرا من يوقع بختم غيره بدون علم صاحب الختم ولا تصريح به . ومن اكبر الميزات بصمة الاصبع وتغنى في اكثر الاحيان عن التوقيع بالختم ويعتبر التوقيع بها كالتوقيع بالخاتم او الامضاء . وقد قضت محكمة النقض والابرار المصرية في قضية وما جاء في حثيات حكمها مايلي . " مادامت البصمة الموقى عليها هي بصمة اصبع المتهم نفسه فهي بصمة صحيحة لا تنبيء الا عن شخص واحد يعينه هو هذا المتهم بال هي اصدق انباء على الشخص من اسمه . هذا مكتها بخطه او منقوشا في ختمه لسهولة التزوير فيهما واستحالة التزوير في بصمة الاصبع تقريبا . اذن فهذه البصمة بصمة اصبع المتهم مستحيلة ان تكون بصمة مزورة . لاصح المجنى عليه بل يجب استبعاد هذه الفكرة قطعا ، والبصمة التي يصنعها شخص يستحيل عقلا ان تكون مزورة لاني ذاتها ولا في نسبتها لغير باصمها لانها لو نطقت لما فاعت الا باسم باصمها لا باسم المراد نسبتها اليه .

ثانيا : واما بما يرتكبه المؤلف من حذف او اضافة او تغيير في مضمون صك او مخطوط تشمل هذه العبارات كما ما يقتضيه احداث من تحريف او تعديل مادي في مضمون صك او مخطوط موجود قبلا كالحذف والاضافة والتغيير ، فيوجد الحذف متى ازال المزور بعض اجزاء الصك او المخطوط او بعض شروطه او حذف بعض الكلمات بالضرب عليها بالحبر او محوها باستعمال مادة كيميائية ماحية او باستعمال الوسائط الكهربائية وكذلك طمس معالم كلمة او اكثر من جزء من الكتابة باراقة كمية من المداد على مكانها عمدا . وتكون بالاضافة اذا اضاف المدين مثلا اجلا او شرطا او خيارا على بنود السند دون ان يغير شيئا في موضعه او بزيادة رقم او كلمة . وذلك كمن يضح كلمة عشرون قبل كلمة الف وكلمة خمسون بعد كلمة خمس وتكون بحشر كلمات تغير مضمون الصك او المخطوط او متحشية كلمات بين السطور يتعلية كلمات على الهامش او باضافة عبارة في المواضع المتروكة بينما او بغير ذلك (١) .

ولا نزاع في ان الاضافة او الحذف الوارد على الصك عند تحريره يعلم الموقعين عليه ورضاها لتصحح خطأ او تعديل عبارة وجعلها اكثر وضوحا هذا التعبير لا يعد تزويرا لان ليس فيه تعديل الحقيقة ولم يقصد به غش احد . وقد قضت محكمة النقض المصرية بانه اذا كان العقد الرسمي موقعا عليه باضاعات اصحاب الشأن فان خسر هذه الامضاءات والتوقيع باختتام بدلها كاف لتكون جريمة التزوير اذ في هذا العمل تغيير للحقيقة بشأن طريقة التوقيع وتقليل الثقة التي يجب ان تكون للعقد الرسمية . " نقض ١١/١١/١٩٤٠ المجموعة الرسمية س ٤٢ رقم ٩٨ " .

اما التغيير فيكون بابدال كلمة باخرى او عبارة بغيرها او رقم برقم او تاريخ بتاريخ

(١) - انور ابراهيم باشا الحقوق الجزائية ص ١٦١ وما بعدها .

هذه الطريقة في التزوير تقتضي استعمال طريقة المحو والتشبيث معا . اما تغيير الاختام والامضاءات فيحصل بطريقة العبث بها كأضافة حرف الى بصمة الختم بحيث يتغير بذلك الاسم الثابت اصلا او حذف جزء منه بقصد الغش او زيادة اسم اولقب على الامضاء الصحيح او محو الجزء الاول والاخير منه وعلى المصمم كل تغيير يصح به الختم او الامضاء مفايرا لاصله الصحيح . وقد حكم ان كل تغيير للحقيقة يرتكب في ورقة يتكون منه التزوير المادى سواء حصل هذا التغيير بازالة جملة او جزء من العقد يترتب عليه تغيير مفهومه او بتعديل او اضافة شيء عليه ، وهذه الازالة كما يصح ان تحدث بالمحو او بواسطة مادة كيميائية يصح ان تحدث بالقطع والتعزيق لأنه لا عبرة بالطريقة التي تستعمل للوصول الى ذلك مادامت تؤدي الى احداث التغيير المطلوب وتنص الفقرة الثالثة من المادة / ١٤٥ / على ان عقوبة التزوير المادى تطبق في حال اتلاف السند كلياً او جزئياً ، ويكون الاتلاف كلياً عندما ينعدم وجود السند برمته كالتعزيق والاحراق .

ويكون الاتلاف جزئياً عندما يذهب بعضه ويبقى بعضه الآخر . وجود شبه كبير بين حالة الاتلاف هذه وبين حالة الحذف ففي كلتا الحالتين يريد المجرم التخلص من نتائج السند القانونية فيلجأ الى محو واتلاف ما يمكن ان يكون بهينة او حجة فله ، ولذلك وحد القانون السوري في العقوبة بينهما على عكس القانون الافرنسي (١) ثالثاً : الاصطناع : انشاء صك او مخطوط برمته ونسبته زورا الى شخص آخر غير كاتبه كمن ينشأ فقد بيع ونسبه كذبا الى مالك الارض المبيعة او سند دين ونسبه - زورا الى شخص ذمته غير مشغولة او يصطنع شهادة علمية ويدعيها لنفسه ، وغلب ان يكون التزوير بالاصطناع صطحها بامضاء مزور سواء امكن الورقة رسمية او عرفية . الا ان وجود التوقيع على الصك ليس شوطا لاعتبار الاصطناع تزويرا معاقبا عليه - خصوصا وان هذا الشرط لا يتطلبه القانون بالنسبة للاوراق الرسمية لصفة خاصة كما لها من التضحية والقوة في اثبات محتوياتها فسواء وجد عليها توقيعات او لم يوجد فالتزوير قائم مادامت هذه الورقة الرسمية قد استوفت شكلها القانوني ووقع عليها الموظف للدلالة على صدورها على يده ، فاذا اصطنعت ورقة رسمية كان التزوير باصطناع ورقة شبيهة بالورقة الرسمية مستوجبا عقوبة التزوير في الاسناد الرسمية وكذلك في الاوراق المصرفية فلا يشترط وجود التوقيع المأمور عليها لاعتبار التزوير بالاصطناع متوفرا . يقول فارسون . انه من الخطأ المبين القول انه لا عقاب على اصطناع صك اذا لم يكن عليه توقيع مزور وبخى المتهم من دائرة العقاب اذا اشترط دائما ان يكون الاصطناع مقتربا بامضاء مزور .

اما الصكوك المصرفية فعدم وجود توقيع عليه مما يؤدي الى اضعاف الثقة به لان -

وجود التوقيع دلالة واضحة على نسبة ما فيه الى الموقع لهالهم من ذلك فاصطناع صك عرفي معاقب باعتباره تزويرا لمجرد احتمال تحقق الضرر بالنسبة لمن اصطنع ضده السند لأنه قد يتخذ مبدأ ثبوت بالكتابة . ومجرد التأشير على سند الدين يكون حجة على الدائن بما يفيد براءة ذمة المدين ولو لم يكن مضيا منه الا اذا ثبت الدائن خلاف ذلك (١) وهناك مسألة اختلف فيها الفقهاء وهي حالة الشخص الذي يجمع اجزاء سند ممزق ولصق بعضها ببعض على صورة تمديد السند على حاله الاولي والسؤال الذي يفرش هنا هل يعد مرتكبا جريمة التزوير ام لا ؟ .

فهرى فارسون : ان هذا الفعل يعتبر اصطناعا لسند لان الجاني انشأ سندا من حيث لاسند .

ويرى غارو : ان الجاني لم ينشأ سندا مزورا رانما استعمل اجزاء سند صحيح في الاصل فلو فرضنا انه قام بجمع اجزاء السند وقدمها الى المدين لدفع السند مرة ثانية فلا يسأل الا عن الشروع في النصب .

رابعا : التقليد : صنع كتابة شبيهة بها وكفي ان يكون من شأن هذه الكتابة ان تحمل على الاعتقاد ان الورقة صادرة عن قلدت كتابته فلا يشترط في التقليد ان يكون متقنا . ونحن نعلم ان السند الخالي من التوقيع ليس من شأنه اسدات ضرر - بالغير ان لا قيمة للسند بغير توقيع ، ولهذا لغالبا ما يقع التقليد بوضع امضاء او ختم مزور وقد نصت المادة /٤٤٥/ على ذلك " واجمالا بتوقيعه امضاء مزورا " ويمكن تصور التقليد في كتابة بغير توقيع مطلقا كتقليد تذاكر السكك الحديدية (٢) .

== الطريقة الثانية : التزوير المعنوي ==

هو تغيير الحقيقة في موضوع السندات او في احوالها وهو يرتكب حال تحريرها فهو على عكس التزوير المادى الذى يمكن ان يقع حين تنظيم الصك او المخطوط كالتزوير بالاصطناع ويمكن ان يقع بعد تنظيم الصك او المخطوط كالتزوير بالحذف او بالاضافة والتغيير ، وليس للتزوير المعنوي اثر مادى ظاهر ملموس لانه يتعلق بموضوع سند او بآثاره ولا يتعلق بمادة هذا السند فليس فيه حذف او تغيير والرجوع الى المادة /٤٤٦/ نراه

تبين لنا الطرق التي يمكن ان يحصل بها التزوير المعنوي وهي :
اولا : اما باسائة الموظف استعمال امضاء على بياض او ثمن عليه . كمن يودع لدى موظف امضاء على بياض يأتمنه عليه لاجل عمل معين فيكتب عليه سندا بدين . وقد جرى الشارح الفرنسي على تخفيف العقاب على الجاني لان بعض الخطأ يرجع الى صاحب الامضاء لان وضع ثقته في غير موضعها لذلك جعل هذه الجريمة جنحية على حين ان كل جرائم التزوير جنائية . وعلى هذا يعد مزورا من يستعمل ورقة مضاة على

(١) - محمود ابراهيم اسماعيل نفس المصدر

(٢) - جندى عبد الملك : التزوير الجنائية .

ببأن حصل عليها عن طريق السرقة أو الخطأ أو الفس ، ومن يملك بيد امي ويستكتبه اسمه على ورقة يزعم انه يعلمه الكتابة ثم يملأ هذه الورقة على صاحب الاسم ، كذلك من يغير الحقيقة في ورقة أو تمن عليها كمن سجلت اليه عريضة مضاة من شخص آخر فمحا الكتابة التي كانت فيها وكتب محلها سنداً يدين على صاحب الامضاء ، او مزق سر الجزء المشغول بالمعوضة وكتب على الفراغ الذي بينه ومن الامضاء سنداً .

ثانياً : او بتدوين الموظف مقالات او اقوالاً غير التي صدرت عن المتماقدين او التي املوها . ولا يمنع من عقاب الموظف على تغيير شرط من الشروط الواردة في صك رسمي مع انه قرأ على المتماقدين الصك وكان في وسعهما ملاحظة ما فيه من عيب ، فالمس يثبت ان التفسير الذي ادخل على الشروط المتفق عليها اصلاً كان معلوماً وقبولاً بين المتماقدين . ولا يتصور حصول تزوير معنوي من غير موظف في صك رسمي بهذه الطريقة لأن التزوير المعنوي لا يقع الاً ممن وكل اليه تحرير الصك ولا يوكل تحرير الاسناد الرسمية الى غير موظف ولكن يتصور وقوعه من غير موظف في صك او مخطوط عرفي وذلك في حالة تكليف مترجم بترجمة صك عرفي من لغة الى اخرى فاثبت في الترجمة بيانات مخالفة للصك الاصلي (١) .

ثالثاً : او بيانات الموظف وقائع كاذبة على انها صحيحة او وقائع غير معترف بها على انها معترف بها او بتحريفه اية واقعة اخرى باقواله امراً او ابراده على وجه تفسير صحيح . ويدخل في هذه الصورة كل اثبات لواقعه في صك على غير حقيقتها ، فلوان محرر العقد اثبت الوقائع الصادرة عن اولي الشأن على حقيقتها ولكنه غير الحقيقة اثناً ، تحرير العقد في ناحية اخرى كتفسير تاريخ العقد او اثبات حضور شاهد لم يحضر ، واثبات ثمن الشيء مقسطاً مع ان الدفع نقداً . فيعتبر كل ذلك تزويراً يجعل وقائع كاذبة على انها صحيحة ، وقد حكمت المحاكم بانه يعد مرتكباً لتزوير معنوي - كالمأذون الذي يثبت كذباً في عقد الزواج ان المرأة التي يعقد عليها خالصة من الموانع الشرعية مع انها متزوجة . وكما هو الحال اذا اثبت كذباً في محضر الحجز عدم وجود منقولات بمنزل المدين .

ويتصور وقوع تزوير معنوي من غير موظف في صك رسمي واقعة غير كاذبة على انها صحيحة كالشخص الذي يدعي امام المأذون ان اخته وكلته عقد زواجها على آخر ويعقد الزواج بناءً على ذلك مع ان اخته لم توكله . والمرأة التي تدعي كذباً امام الكاهن انها خالصة من موانع الزواج لان زوجها توفي عنها من زمن وتتوصل بذلك الى التزوي من آخر مع ان زوجها على قيد الحياة .

وليس من الضروري توقيع المزور على البيانات الكاذبة التي صدرت عنه .

== انتحال شخصية القهر او استبدال الاشخاص ==

يقع هذا النوع من التزوير المعنوي من موظف ضمن اختصاصه اذا جعل شخص حاضرا في عقد او سند ولم يكن حاضرا فيه كما لو اثبت كذبا ان شخصا حضر امامه واملى عليه عقدا او اقرارا بدين وحرر سندا بهذا المعنى على لسان ذلك الشخص كما لو اثبت كاتب المحكمة في محضر الجلسة ان المدعي عليه حضر واعترف بالدين وهو لم يحضر ولم يعترف .

وقد يقع التزوير بهذه الطريقة من احد الافراد في صك رسمي كالشخص الذي يتسمى كذبا في عريضة دعوى باسم الشخص المطلوب اعلانها اليه ويضع امضا ذلك الشخص عليها ثم يحضر المحكمة حتى يصدر الحكم عليه . وفي غالب الاحيان يتم انتحال شخصية النسيب في سند رسمي مقترنا بوضع امضا او ختم مزور . وخلو السند من التوقيع لا يوجب سبب كان لا يمنع من العقاب على التزوير بل يكفي لوجود الجريمة ان يترتب على هذا الانتحال تحوير صك رسمي يتضمن حضور الشخص المزعوم واثبات وقائع مزورة .

وقد حكم انه اذا حضرت امرأة امام المأذون وتسمت باسم آخر وقررت قبولها الزواج لان التوقيع ليس من اركان هذه الجريمة (١) .

واستقر جمهور الشراح على ان انتحال المتهم في محضر التحقيق اسما خياليا وهما لا وجود له لا عقاب عليه . اما انتحال اسم شخص معروف فيعاقب لان الضرر محتمل ، الوقوع .

وقد حكمت محكمة النقض المصرية بانه لا عقاب على الاقرارات الكاذبة التي يطلبها المتهم في محاضر التحقيق لان هذه المحاضر انما اعدت لاثبات دفاعه صحيحا او كاذبا فاذا تسمى باسم كاذب لشخص خيالي فلا عقاب عليه . واذا تسمى باسم شخص معلوم فيستلزم العقاب .

= التزوير بالحصول على الامضا =

قد يحدث ان شخصا يحمل آخر بطريق على التوقيع على صك غير الذي اتفق معه على التوقيع عليه . كما لو اتفق شخص مع آخر على ان يستأجر عقاره وقدم اليه عقدا لمضيه فامضاه فاذا هو عقد بيع العقار . وكما لو قدم شخص لآخر عريضة احتجاج فامضاها فاذا هي عقد بيع ففي هذه الحالات ونظائرها يعتبر التزوير الواقع تزويرا معنويا لانه تغيير في موضوع السندات او احوالها عند تحريرها (٢) .

= التزوير بالترك =

لم يذكر قانون العقوبات التزوير بالترك ضمن طرق التزوير ، ولكن عدم تعرضه تصور القانون لهذا النوع من التزوير لا يحلنا على تهمة الكجاني من التهمة المنسوبة اليه ، بحجة ان

(١) - جندى عبد الملك الموسوعة الجنائية ص ٣٩٠ - ٣٩٤ الجزء الثاني

(٢) - جندى عبد الملك الموسوعة الجنائية ص ٣٩٤ - ٣٩٦

نصوص القانون لا تطاله ، استنادا الى المادة ١٧ / من الفقرة الاولى من قانون العقوبات التي نصت " لا تفرز عقوبة من اجل جرم لم يكن القانون قد نص عليه حين اقترانه . لأن التزوير بالترك يصح ان يعد من قبيل جعله واقعة كاذبة على انها صحيحة . وقد جرت المحاكم الافرنسية على اعتبار الترك معاقبا عليه وحكمت بعقاب كاتب الحسابات الذي يسقط بعذر المبالغ المكلف بتقيدها ، لأن اسقاط مبالغ برمتها لا يقل خطرا من حيث تغيير الحقيقة عن اثبات مبالغ اقل من حقيقتها بل ربما يكون في بعذر الاحسان اشد خطرا .

الركن الثاني

النية الجرمية

جريمة التزوير من الجرائم العمدية فلا يكفي للعقاب عليها ان يكون المزور قد غير الحقيقة في صك او مخطوط باحدى الطرق التي بينها القانون وان يكون هذا التفسير قد سبب او من شأنه ان يسبب ضررا للغير بل يجب فوق هذا ان يكون التزوير قد ارتكب بنية جرمية .

والنية الجرمية في اكثر الجرائم ينحصر بان الفعل المراد ارتكابه محرم قانونا وان القانون يعده جريمة يعاقب فاعله . ويجب الا حاطة بجميع اركان الجريمة المواد ارتكابها لكي يكون العلم تاما .

وتتكون النية الجرمية من ارادة الجاني ارتكاب الجريمة اى يرتكب الفعل المادى المكون لها عالما بان القانون يحرمه ومعاقب عليه ، وهذا هو القصد العام وهو لازم في كل الجرائم العمدية بلا استثناء . وستلزم القانون في جريمة التزوير نية خاصة تنحصر في امرين .

١ - علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع اركانها التي تتكون منها .

٢ - اقتران ذلك بالنية الخاصة التي يستلزمها القانون في هذه الجريمة

اما عن الامر الاول : فيجب ان يثبت ان المتهم كان مدركا انه يغير بالحقيقة في سند باحدى الطرق المنصوص عليها قانونا ، وان من شأن هذا التفسير ان يترتب عليه ضرر مادي او ادبي حال او محتمل الوقوع يلحق بالافراد او بالصالح العام . والعلم .

مفترض في المتهم ، وليس على المتهم ان يحتج بجعله لأن الجهل بالقانون لا يصلح دفاعا . وليس على النيابة واجب اثبات ان المتهم كان يعلم بصفة الصك او بطرق التزوير القانونية ويجب ان يعلم المتهم يقينيا بأنه يغير الحقيقة والا فلا تزوير . فالكاتب المدل الذي يثبت على لسان المتعاقدين وقائع كاذبة وهو يجهل كذبها ، فمادام لا يثبت علمه بالامر فلا يحسب مزورا وان كان قد اعمل تحرى الحقيقة كما لو اعمل التحقق من شخصية المتعاقدين حيث يتوجب عليه ذلك وظاهر ان احدهما او كلاهما منتحل شخصية غيره ، فهو قد يشأل امام مجلس التأديب وتطبق بحقه العقوبات التي تفرز عليه من قبل المجلس

ولكنه لا يسأل جزائيا لأن الضرر نتيجة لازمة لتغيير الحقيقة . وليس كل تغيير للحقيقة مستلزما حتما ترتب الضرر عليه . ولأجل العقاب يجب اثبات أن المتهم عالما بأن ما أحدثه من التغيير من شأنه أن يرتب ضررا . وليس يشترط أن يكون علمه واقعا فعليا بل يكفي أن يكون علما فرضيا . وكفي القول بنوافر هذا العنصر أن يكون في وسع الجاني أن يعلم من شأن تغيير الحقيقة أن يرتب ضررا سواء أعلم بذلك فعلا وتصور الضرر شخصا امام بصيرته أم لا .

ولا يقبل من المتهم أن يعتذر بعدم ادراكه وجه الضرر بل أن من واجبه عند اقدامه على تغيير الحقيقة أن يقايب الأمور على كل وجوها وأن يتروى ويتبصر فيما قد يمكن أن يحدث من الضرر من اثر فعله . فان قصر في هذا الواجب فتقصيره لا يدفع عنه المسؤولية وستوى في هذا أن يكون عدم علمه ناشئا عن جهل بالقانون أو جهل بحقيقة الواقع . إذ أنه يجب أن يتحمل جميع النتائج المترتبة على تغيير الحقيقة والتي كان من واجبه أو في وسعه أن يتحرى احتمال حصولها (١) . وقد اختلفت الآراء في تحديد هذه النية الخاصة .

فهرى شخروهي : بوجود توفر نية الاضرار بالغير لدى المرم .
أما فارو هيري : أن اشتراط نية الاضرار بالغير مضيق دائرة النية الجرمية بلا مدوغ فقد يرتكب التزوير دون أن يقصد الاضرار بأحد ولا هم الا الحصول لنفسه أو لغيره على منافع أو مزايا غير مشروعة كالتخلص من واجب يفرضه القانون أو من خدمة واجبة قانونا فالنية الخاصة التي يتطلبها القانون هي نية الاجتماع بالسند المزور على أمر ليس للمزور حق فيه . ونية الفش مفترضة وجودها في كل تزوير مادي وليس على النيابة اثبات هذه النية الخاصة . وإذا أراد المتهم تبرئة نفسه اثبات أن هذه النية لم تكن موجودة لديه .

وأحكام المحاكم كلها على وتيرة واحدة فيما يتعلق بالنية الجرمية فمنها ما يشترط بنية الفش ومنها ما يتطلب نية الاضرار ومنها ما يكفي بمجرد العلم . فلا يعاقب من أجل التزوير في أوراق رسمية من كلف من قبل أخيه بالذهاب إلى المحكمة لسحب استدعاء الاستئناف المرفوع منه فعمل بأمره وقصد المحكمة ووضع اسم أخيه على دفتر التسليم واستلمها ، فعمل ماعمل بحسن نية ولم يقصد أي تزوير ضد أخيه — فسقطت المسؤولية عنه لعدم توفر النية الجرمية .

والعمد في جريمة التزوير يختلف عن العمد في الجرائم المادية الأخرى إذ يشترط أن يكون المزور ارتكب ما ارتكب بسوء نية وطريق الفش فمن يتسمى في وثيقة زواج باسم غير اسمه يعد مزورا في أوراق رسمية ولو كان قصده من ذلك توقي تعقبه .

الشرطة له بسبب وضعه تحت المراقبة . لأن النية الجرمية تتحقق بمجرد الظهور
عمدا باسم غير الاسم الحقيقي مهما كان الباعث على الظهور بالاسم المنتحل (١) .
التزهر بحد ذاته عمل تحضيرى لجريمة الاستعمال التي هي الغاية التي يقصد
المزور بلوغها ، ولتحديد النية الخاصة في التزهر يجب النظر الى جريمة التزهر
من حيث علاقتها باستعمال المزور . والتزهر بحد ذاته لا يخطر فيه لو انه مجرد
من نية الاستعمال ، والقانون لم يعلق العقاب على استعمال المزور بل ان الشارع
فصل بين جرم التزهر والاستعمال وما كان ليجعل منها جرائم قائمة بذاتها الا اذا
اثبت ان الجاني فعل ما فعل بنية الوصول الى الغرض الاصلي وهو استعمال المزور
لأن التزهر بحد ذاته فعل تحضيرى ومع هذا اقتربت العقمة عليه . فالمرشح وان
كان قد فصل هذه الافعال عن افعال الاستعمال من حيث وصف كل منها على حده
بانه جريمة الا انه فيما يتعلق بالعنصر الادبي اى النية الجرمية راعى بلا شك
الارتباط بينهما في ذهن الجاني . وهو لذلك يتطلب ان يكون قصد الفاعل غير
مقصود على افعال التزهر وانما يمتد الى اهدم من ذلك وهو الاستعمال الذى هو
الغرض الذى ينشده الجاني من عمله . وذلك تكون النية الخاصة هي جريمة استعمال
السند المزور (٢) .

وهذا القدر يكفي ولا عبرة بما وراء ذلك من الافراض التي يهدد المتهم تخفيفها . فقد
يقصد جر مضم له او دفع ضرر عنه او تحقيق مصلحة لغيره او ايقاع اذى بغيره
فهذه البواعث تخرج عن النية الجرمية ولا تؤثر في وجود الجريمة .
فالنية الجرمية والضرر عنصران مستقلان لا تلازم بينهما فقد يتوفر الضرر ويتخلف النية
كالاستاذ الذى يصنع لتلاميذه كيمياء ومضيقا صديق له لشرح لتلاميذه —
طريقة تحضير الكيمياء ، وتقع في يد شخص آخر واستعملها .

وقد تتوفر النية الجرمية ونعتمد الضرر كما لو زور شخص سندا على آخر ولكنه كان
سندا ظاهرا لطلان بحيث لا يمكن ان يحدث فيه احد ، ومساءلة سوء النية في
جريمة التزهر مسألة متعلقة بوقائع الدعوى يفصل فيها قاضي الموضوع نهائيا بدون
ان يكون لمحكمة التمييز في تلك المسألة التدقيق بالوقائع الا اذا اخطأت محكمة
الدرجة الاولى في تكيف النية الجرمية .

يجب على المحكمة ان تبين في حكمها توافر النية الجرمية لانها من الاركان —
الاساسية في التزهر الا اذا كانت الطريقة التي سلكها المتهم تتضمن بطبيعتها
توافر لهذا الركن . (٣) .

(١) — حندى عبد الملك نفس المصدر السابق

(٢) — الدكتور مصطفى السعيد جرائم التزهر

(٣) — مصطفى السعيد جرائم التزهر .

ولقد نص قانون العقوبات السوري على هذه النية في المادة /٤٤٤/ يعاقب بعقوبة مرتكب التزوير نفسها من استعمال المزور وهو عالم بامره . فاذا قام الدليل القاطع امام القضاء على انتفاء علم المستعمل بتزوير السند وجبت تبرئة المتهم من التهمة المنسوبة اليه . ويجب على النيابة العامة التي تتولى التحقيق ان تحفظ الدعوى قطعيا لتخلف ركنها من اركان هذه الجريمة . اما اذا علم بالتزوير بعد ان قدمها تغير النية الجريمة مقارنة للاستعمال واذا كان المستعمل غير مزور وجب اقامة الدليل على علمه بالتزوير ان من المحتمل ان تكون حيازته للورقة بحسن نية واستعملها وهو يجهل . بتزويرها .

اما اذا كان المستعمل هو بذاته الذي زور فعله بالتزوير امر لاشك فيه لايحتاج الى نية مستقلة ان يكفي ان يستفاد الركن الادبي للاستعمال من نية الفس التي يتطلبها القانون في جريمة التزوير التي ارتكبتها وهي نية استعمال السند المزور . والجاني — باستعمال السند قد حقق هذه النية فعلا (١).

== الركن الثالث ==

الضرر

لا يكفي لتكون جريمة التزوير تغيير الحقيقة في صك باحدى الطرق القانونية ، بل يجب ان يترتب على هذا التغيير او يمكن ان ينجم عنه ضرر للغير . وان من شأن كل ضرر ان ينال حقا من الحقوق او مصلحة او منفعة من المصالح او المنافع التي يجمعها القانون . والتزوير كسائر الجرائم يستلزم عنصرين مادي ومعنوي ولكنه يختلف عنها — بمصر خاص هو الضرر ، والضرر في سائر الجرائم نتيجة لازمة للفعل المادي الذي تتألف الجريمة منه ففي جريمة القتل مثلا يمكن ان ينجم الضرر حتما من مجرد اقتران الفعل المادي للجريمة . اما في التزوير فان ارتكاب الفعل المادي الذي هو تحريف الحقيقة لا يؤدي حتما وفي كل الاحوال الى حصول الضرر % لأن الضرر في جريمة محتمل قد يقع وقد لا يقع . وهذا مانعاه الشارع بقوله " . يمكن ان ينجم عنه ضرر " وعلى هذا فليس من عقاب على التزوير الا اذا حصل الضرر او امكن حصوله . فالشخص الذي يصنع صكا او مخطوطا ليكون له حجة على وضع قانوني صحيح ففعله هذا لا يؤدي الى الاضرار باي كان . فمن يسدد ما هو مدين به وينسى ان يأخذ من دائنه ايصالا ببرائة ذمته ثم يخشى ان يطالب ثانية بالمبلغ فيضع ايصالا ليعتبر مزورا رغم صنعه مخطوطا لاجود له (٢).

والضرر يمكن ان يكون ماديا — او معنويا — او اجتماعيا .
الضرر المادي : يكون الضرر في اغلب الاحيان ماديا ، لأن ثنية المزور تجريد شخص

(١) — محمود ابراهيم اسماعيل . شرح قانون العقوبات

(٢) — انور ابراهيم باشا الحقوق الجزائية الخاصة ص ١٥٥ — ١٥٦

من ماله وهذا الضرر يظهر بوضوح تام بحيث لا يقوم أقل شك في وجوده فمن يزرع على آخر عقد بيع أو اجازة أو سنداً بدين لا شك باستحقاقه العقاب لتوفر الضرر المادي .

٢- الضرر الادبي : ما يصيب الفرد في شرفه أو كرامته أو اعتباره ، وكما يصيب الفرد فقد يصيب مجموعة من الافراد كاسرة أو شركة أو جمعية لأن الضرر لا يلحق الافراد في اموالهم فحسب ولكنه قد يمتد احيانا الى سمعتهم وكرامتهم ، ويكون في بعض الاحيان ابلغ اثرا من الضرر الذي يصيب المال ، فمن ضروب التزوير ما يهني المزور منه النيل من شرف الناس ومكانتهم الادبية ، ويطيب له ان يكتب من التزوير ما يجعلهم مضفة في افواه الناس نتيجة لاستناد امر باطل المهم . وكفي في توفر الضرر الادبي ان يسيء تغيير الحقيقة الى ذكرى شخص توفي من ذلك ما قضت به محكمة التمييز الفرنسية في قضية - شخص انتحل اسم اخيه المتوفي امام محكمة الجنايات حتى صدور الحكم بادانة هذا ، الاخير فاعتبرت المحكمة هذا الفعل تزويرا او قررت انه لو كان المتوفي حيا لكان الضرر من انتحال اسمه محققا لذلك بعد موته لأن انتحال اسمه في صدور محكمة جنائية اساءة لذكراه بعد وفاته .

٣- الضرر الاجتماعي : يعاقب التزوير ولو لم يترتب عليه ضرر لفرد معين متى كان من شأنه الاضرار بالصالح المادية او الادبية للدولة وقد جرت المحاكم على معاقبة التزوير الذي يقع من الموظفين العامين في صك او مخطوط رسمي بغیر حاجة الى اثبات وقوع ضرر مادي ذلك ، لأنها ترى ان مجرد تغيير الحقيقة يترتب حتما احتمال او وقوع ضرر ولأن المبحث بهذه الاوراق يضح قيمتها . فالمحضر الذي يشتم في محضره امورا لم تحصل في الواقع بعد مرتكبا تزويرا في اوراق رسمية .

الضرر المحتمل الوقوع

يكفي لكي يعاقب المزور ان يكون وقوع ضرر من التزوير محتملا ويصود للقاضي تقرير وقوع الضرر او احتمال وقوعه بدون ان يكون لمحكمة التمييز اى حق في مناقشة قناعة القاضي الهادي . والتزوير يعاقب ولو لم يستعمل المزور الصك لأن التزوير واستعماله جريمتين منفصلتين قد نقضت محكمة النقض الصيغة الحكم القاضي " بان استعمال الاوراق المزورة شرط في معاقبة التزوير لأن القانون اعتبر كلا منهما جريمة قائمة بذاتها " وكفي للمعاقبة احتمال حصول ضرر للمرتكب ضده . ومعاقب المزور ولو اجاز المجنى عليه الامضاء المزور وصدق على العقد ، وان تمنق العقد المزور بعد ارتكاب جريمة التزوير عبارة عن تنازل عنه ، وهذا التنازل لا يغير شيئا وربما كان اعترافا بصحة التهمة . والاعتراف بالتهمة لا يصحو اثرها ، وان تنازل مقدم الورقة عن التمسك بها لا يمنع من عقابه لأن الاستعمال يقع بمجرد تقديمها .

والمتهم الذي ينتحل اسما مزورا لدى استجوابه في محضر التحقيق يعاقب بمعقبة التزوير

إذا انتحل اسم شخص معين لاحتمال وقوع الضرر من ذلك الشخص بتعريضه للمحاكمة بدلا عنه ، والتزهر الذي يعاقبه القانون إنما هو التزهر الذي يقع في صك اعد لأن يتخذ حجة على اكتساب حق او نفلة او اثبات حالة قانونية فالذي يحويه القانون ليس هو الصك في ذاته اى تلك العلامات والحروف التي ليس لها قيمة ذاتية ، وليس هو شكل الصك وصورته وإنما هي الثقة التي يمكن ان توضع في ذلك الصك . صحيح ان اساس التزهر هو الكذب ولكن ليس كل تزهر صالحا للعقاب وإنما الذي يعاقب عليه القانون هو التزهر الذي يؤدي الى الاخلال بالثقة العامة والتي هي من مستلزمات الدليل الكتابي والذي اصبح روح المعاملات بين الناس ، وقد جاءنا الاستاذ فارو باصلاح قاعدة يمكن الاعتماد عليها للتمييز بين التزهر الذي يجب العقاب عليه لتوفر الضرر فيه . وقد رتب فارو قاعدته على ٤ نتائج يمكن الاسترشاد بها في حل كثير من مشكلات التزهر وهي مؤيدة بكثير من احكام المحاكم .

١ - النتيجة الاولى : لعقاب على التزهر اذا كان الصك المزور لا يمكن ان يتخذ اساسا للمطالبة بحق وقد حكمت المحاكم الفرنسية بناء على ذلك بأنه لا يعد مزورا الطبيب الذي ينهد عدد زياراته في كشف الاتعاب ليحصل على مبلغ اكثر من المستحق له لأن الكشف الذي يقدمه ليس دليلا ولا مبدأ ثبوت بالكنائية .

٢ - النتيجة الثانية : لعقاب على التزهر اذا كان تغيير الحقيقة قد حصل في غير ما اعد الصك لاثباته فوجب ان يكون التغيير الحادث في الصك متعلقا بجوهر الصك اى بشيء مما اعد العقد لاثباتها فلا عقاب على الكذب الذي يقع من ارباب القضايا في عرائض الدعاوى او في المذكرات التي يقدمونها الى المحكمة ولو اشرت هذه الاكاذيب في اذهان القضاة وترتب عليها ضرر للخصوم لأن هذه الصكوك لم تعد لاثبات حقيقة المزامم الواردة منها بل لتدهين الاقوال التي يبديها الخصوم تأييدا لتلك المزامم .

٣ - النتيجة الثالثة : لعقاب على التزهر اذا كان الصك المزور صادرا عن موظف غير مختص بتحريره او منسوبا الى موظف غير مختص بتحريره لأن الصك لاقية له . فالموظفين الذين لهم اختصاص محدود لا يرتكبون جريمة التزهر اذا اثبتوا في محاضرتهم على خلاف الحقيقة وقائع ليست من اختصاصهم اثباتها . ويرى فارو بتطبيق هذه القاعدة اذا زور رجال الضابطة محضر عن جريمة وقعت خارج اختصاصهم المكاني .

٤ - النتيجة الرابعة : لعقاب على التزهر اذا كان تغيير الحقيقة في كشف حساب او مذكرات او فواتير او ما اشبه ذلك لأن الاوراق التي من هذا القبيل عرضة للمراجعة والتحقيق فيما يرد فيها من البيانات لا يصلح سنداً ولا حجة على الغير (١) .

— الضرر من الصكوك الباطلة او القابلة للبطلان —

هل تغيير الحقيقة في الصكوك او المخطوطات الباطلة او القابلة للبطلان يعاقب كتزهر ام لا ؟ .

(١) - جندى عبد الملك الموسوعة الجنائية ص ٤٢٠ وما بعدها

يرى بعض الشراح ان بطلان الصك لا يمنع من احتمال وقوع ضرر منه وأنه لا يصح ان يكون الخطأ أو الإهمال في ارتكاب جريمة سببا في إعفاء مرتكبها من العقاب . ويرى آخرون انه اذا كان الصك باطلا شكلا بسبب عدم اختصاص محرره أو عدم اهليته أو عدم استيفاء الاجراءات الشكلية فيمكن العقاب فالصك الباطل شكلا يمكن ان يخدع فيه كثير من الناس وهذا وحده كان لتوقيع حلول ضرر بالغير . ويكون العقاب واجبا لانه يندر بين الناس من يستطيع ان يدرك لأول وهلة ما ينطوى عليه العقد من بطلان ناشي عن عدم اهلية كاتبه أو عدم اختصاصه . وذلك يكون الضرر محتمل الوقوع ، ولا يمنع من العقاب الا اذا كان الصك ظاهرا البطلان بحيث يتعذر ان يخدع فيه اقل الناس خبرة (١)

يقول آخرون ان الاسناد تطلبا باحد اسباب ثلاثة :

السبب الاول : عدم اختصاص الموظف المحرر لها . وعدم الاختصاص اما ان يكون ناشئا عن نوع الصك أو المخطوط لان لكل موظف اختصاص بنوع معين من الصكوك كالماذون فانه مختص بتحرير وثائق الزواج والطلاق فقط فاذا حرر شهادة ميلاد أو شهادة وفاة أو عقدا من نوع غير ما اختص به كان الصك باطلا ، واما ان يكون ناشئا عن الاختصاص المكاني فاذا حرر في غير هذه الجهة كان الصك باطلا . السبب الثاني : عدم اهلية الموظف المحرر لها . وذلك فيما لو كان الموظف المختص بالتحرير موقفا عن العمل اثناء التحرير أو بالاحرى ان يكون ذلك فيما لو صدر حكم بعزل الموظف .

السبب الثالث : افعال الاجراءات التي نصت القوانين فيما يتعلق بتحرير الاسناد الرسمية . ويكون التزوير في هذه الحالة معاقبا في اغلب الاحيان لانه يندر بين الناس من يستطيع ان يدرك ما ينطوى عليه العقد من بطلان ناشي عن عدم اتباع الاجراءات الشكلية فالضرر محتمل الوقوع . اما اذا كان الصك ظاهرا البطلان بحيث لا يمكن ان يخدع فيه اقل الناس خبرة فلا يعاقب كما لو عزي الى رئيس محكمة الجنايات تحرير عقد زواج .

هرجع في البحث الى الوقت الذي حرر فيه الصك المزور في حالة احتمال وجود ضرر وقد سارت المحاكم بأنه يكفي لوجود التزوير وقوع ضرر أو احتمال وقوعه سواء كان العقد صحيحا أو غير صحيح .

اما الصكوك المصرفية فلما كانت على وجه العموم خاضعة لشيء من الاجراءات المشكلة ، وكانت تستند عادة كل قوتها من توقيع الشخص الذي يحتج بها فلا محل للبحث في مسألة الضرر الا في حالة عدم اهلية من نسب اليه التوقيع عليها ، وما ادام الصك قابلا للبطلان بسبب هذا السبب فاركان التزوير ولا شك متوفرة ، والضرر محتمل .

== الباب الثاني ==

= التزهر الجنائي الذي يرتكبه موظف =

تعاقب المادة / ٤٤٥ / الموظف الذي يرتكب تزهرا ماديا في اثناء قيامه بوظيفته باحدى الوسائل التي ذكرتها حصرا .

وتعاقب المادة / ٤٤٦ / الموظف الذي يتعظم سندا من اختصاصه فيحدث تشوها في موضعه او ظروفه باحدى الوسائل التي حددتها .

اما الصكوك والاسناد الرسمية يكون ماورد فيها حجة دائما فتزهرها يترتب في اكثر الاحوال وقوع ضرر ان لم يكن بالافراد فعلى الاقل بالصلحة العامة لانها تزعزع ثقة الناس . ولفظ السند في هذه المادة يشمل كافة الاوراق التي يحررها الموظف بصفة دائمة او مؤقتة بتكليف من السلطة العامة طبقا للقانون .

وهجب لتطبيق هذه المادة توفر اركان التزهر الثلاثة :

١ - تغيير الحقيقة ٢ - الضرر ٣ - القصد الجنائي .

وهكي فيه الضرر الاجتماعي الذي محل بالثقة المفوضة في صك رسمي وهجب ان يقع من موظف عام وفي صك رسمي ، ولقد عرفت المادة الخاصة من قانون الهانات الاسناد الرسمية بقولها " هي التي يثبت فيها موظف عام او شخص مكلف بخدمة عامة ، طبقا للاوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه ماتم على يديه او ما تلقاه من ذوى الشأن . وبالرجوع الى المادة / ٤٤٦ / فقها تص بتدوين مقالات او اقوالا غير التي صدرت عن المتماقدين او التي املوها اي ان يكون التزهر منصبا على بيان من الهانات الجومرية التي اعد السند في الاصل لتدوينها واتاعها . فلا تزهر اذا وقع تغيير الحقيقة في بيان غير جوهرى كتغيير ان الطفل المولود ثمة زواج شرعي . والموظف في جريمة التزهر هو كل شخص انابهته السلطة العامة بصورة مؤقتة او دائمة لكي يحرر صكا او مخطوطا او ينظم سند او يصادق على صحة سند او امضاء او خاتم وذلك لكي يصح عليها الصفة الرسمية .

وهشترط في هذه الجريمة فضلا عن ضرورة توافر الاركان العامة توافر الشروط التالية :

١ - الشرط الاول : يجب ان يكون التزهر حاصلا في سند رسمي اي ان يكون قد قام بتحريره موظف بناء على تكليف جهة له لها حق انتدابه للقيام بالعمل والاسناد الرسمية كثيرة ولا تدخل تحت حصر هحاول الشراح حصرا في انواع اربعة .

١ - الكتابات السياسية : وهي التي تصدر من السلطات العليا في الدولة سواء اكانت تشريعية او تنفيذية ومثالها القوانين والراسم ومعاعدات السلم والحرب والمعاعدات التجارية ومعاعدات التحالف والصداقة الخ

٢ - الكتابات الادارية : وهي التي تصدر عن السلطات الادارية المختلفة وهي

مختلفة الانواع لانها تمثل نشاط الادارة في اغلب نواحيها ومن اجل ذلك كان وقوع التزهر في هذا النوع كثير كالشهادات الجامعية - شهادات الولادة والوفاة وجداول - الانتخاب الخ

٣ - الكتابات القضائية : هي التي يحررها القضاة ومساعدوهم كالقرارات والاحكام التي تصدرها المحاكم المدنية والشرعية او الجزائية وتقدير الخبراء والضبط التي يحررها القضاة او ضباط الشرطة المدنية .

٤ - الكتابات المدنية : هي التي تصدرها من فوق اليهم الصادقة على بيانات او اتفاقات ذوى الشأن واعطائها الصفة الرسمية لكاتب العدل وكاتب الضبط والمخضرين (١) .

٢ - الشرط الثاني : ان تكون الكتابة صادرة عن موظف والموظف انما هو كل شخص - عهدت اليه السلطة العامة بتحرير نوع من الاوراق واسماع الصفة الرسمية عليها طبقا للقانون سواء كان ذلك على وجه الاستمرار او لفترة مؤقتة ، وكل كتابة تصدر من موظف مختص - ضمن حدود اختصاصه تكون كتابة رسمية . والنظر لخطورة جرائم التزهر الصادرة عن الموظفين العامين نرى بعض القوانين تناولهم بالمقاب حتى ولو وقع منهم التزهر في بلد اجنبي -قانون العقوبات الصيني الصادر عام ١٩٣٥ .

٣ - الشرط الثالث : ان يقع التزهر اثنا تأدية الوظيفة ، والمبرة بصفة الجنائي وقت التزهر ، فاذا لم يكن موظفا وقت التزهر فلا تكن هذه الصفة قائمة حتى ولو اكتسب هذه الصفة فيما بعد . ويجب ان تتوفر جميع الشروط اللازمة لمباشرة عمله ، فلو كان القانون يشترط قبل مباشرة الموظف عمله حلف اليمين فلا يعتبر موظفا الا بعد حلف اليمين وكذلك اذا ارتكب الموظف التزهر في وقت اصبح غير مختص حتى ولو اسنده الى وقت كانت له تلك الصفة لان ينتحل صفة زالت عنه . ومن ان ينتحل صفة لم تكن قائمة اطلاقا . ونرى القانون يشدد العقوبة على الموظف المزور وذلك لتمكن رذيلة الجنابة واعدارة الثقة التي اودعت فيه كمخاف ، واذا اقدم على تزهر صك غير مختص بتحريره فيعامل كشخص - عادي اذا ارتكب تزهيرا في سند رسمي ، ومقاب الموظف المزور ولو ارتكب التزهر في سند رسمي هو احد اطرافه (٢) .

- العقوبة -

يمقاب التزهر الجنائي الذي يرتكبه موظف او من ينزل منزلته سواء كان التزهر معناها او ماديا بالاشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الاقل ، ولا تنقص العقوبة عن سبع سنوات اذا كان السند المزور من السندات التي يعامل بها الى يد عن تزهرها مادة (٤٤٥-٢) ويجب ان يكون السند مزورا تزهيرا ماديا .

(١) - انور ابراهيم باشا نفس المرجع السابق مع التصرف .
(٢) - ابراهيم الهاشمي شرح قانون الجزاء .

== الباب الثالث ==

= التزوير الجنائي الذي يرتكبه فهر الموظف المختص في سند رسمي =

تعاقب المادة / ٤٤٨ / سائر الاشخاص الذين يرتكبون تزويرا في الاوراق الرسمية باحدى الوسائل المذكورة في المواد السابقة ولشرط التطبيق هذا النص شرطان .

١ - وقوع تزوير باركانه السابقة وهي ١ - تغيير الحقيقة ٢ - الضرر

٢ - ان يحصل التزوير في سند رسمي .

٣ - النية الجرمية .

وتفهر كالاسناد الرسمية بدلالة المادة / ٤٤٩ / من قانون المقهات " السندات للحامل او السندات الرسمية التي اجهز اصدارها قانونا في سوريا او في دولة اخرى وكل السندات المالية سواء كانت للحامل او كانت تحول بواسطة التظهير .

ومن امثلة التزوير الذي يعاقب عليه بمقتضى المادة / ٤٤٨ / مقهات محو التوقيعات من

سند رسمي وكتابة اسما اخرى فيها او تغيير الكتابة بالاضافة او المحو والخشية ان تغير الارقام او باصطناع صك برمته على صورة صك رسمي ونسبته كذبا الى موظف عام فيدل -

مظهره على انه صادر على يد ذلك الموظف مثل انشاء عقد زواج ونسبته كذبا الى احد المأذون المختص بتحريره ، او اصطناع شهادة علمية واعطاؤها شكل الشهادة الحقيقية ،

وهذه الطريقة اكثرت طرق التزوير المادى حصولا " نقض نصية ٢٧ / ٣ / ١٩٢٢ المجموعة الرسمية من ٢٨ رقم ٥ " .

ولم ير ضمن مواد القانون نص بين حكم التزوير المعنوى الذى يقع في الاسناد الرسمية

لان المادة / ٤٤٦ / احوالت على المادة / ٤٤٥ / كما نعلم وهذه المادة الاخيرة تقتصر

حكمها على التزوير المادى والسبب في ذلك ان التزوير المعنوى لا يتصور من احد الافراد

في سند رسمي لانه ليس لغير الموظف اختصاص بالتحرير فاذا ساهم في التزوير شخص

فهر موظف كان شريكا معه اما بالتحرير او بالاتفاق والمساعدة فيعاقب بمقعة الفاعل -

الاصلي . والموظف الذى يرتكب تزويرا معناها في سند رسمي مختص بتحريره قد يكون سبي

النية وقاصدا تغيير الحقيقة فيوصف بانه فاعل اصلي في جريمة التزوير وموصف مساعد -

شريكا في الجريمة . اما اذا كان الموظف حسن النية لاعلم بحقيقة مااثبت سقطت مسؤوليته

لحسن نيته ولا عقاب عليه كما لو املى الزوج على المأذون حال التحرير انه دفع مقدم

الصادق فاثبت المأذون ذلك وهو يحسب ان هذه الواقعة صحيحة كان الزوج شريكا

للمأذون لحسن نيته بطريق المساعدة بان املى عليه واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة

يعاقب الشريك ولو اعفي الفاعل الاصلي لعدم توفر النية الجرمية عنده . وقد حكمت -

محكمة النقض انه اذا اصطنع مأذون وثيقة اثبت فيها وقائع مزورة مع علمه بتزويرها وحسي

زواج امرأة من رجل لم ترغب في الزواج منه واشترك آخرون في هذا الفعل بان وقعوا

على الوثيقة بصفة احدهم وكلا عن الزوجة والآخر وكلا عن الزوج والآخرين بصفة شهود على حصول الزواج اعتبر المأذون فاعلا اصليا لجريمة التزهر في وثيقة ' زواج رسمية والآخرين شركاء له " نقض صرمة ١٣٠/٦/١٩ قضية ١٠٧٨ س ٤٧ التبرر القضائية للنهاية " .
وان الضرر في التزهر في الاوراق الرسمية لابد من حدوثه لانه يزعزع الثقة العامة وفي ذلك ضرر بالهيئة الاجتماعية .

ومن الرجوع الى نص المادة /٤٤٨/ تراها نصت على تغيير " سائر الاشخاص " " فما هو المقصود منهم . المقصود بذلك هو ان يكون من غير الموظفين الذين صفتهم الرائد " ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ " وهذا يعني .

- ١- الموظف الذي يرتكب تزويرا ماديا في غير اثبات قيامه بموظفته .
- ٢- الموظف الذي ينظم سندا ليس من اختصاصه .
- ٣- الموظف الذي يصادق على صحة سند او امضاء او خاتم ولم يكن مفوضا اليه .
- ٤- وكل شخص غير موظف اي كل شخص من افراد الناس .

المقتهمة : والمعقاب المفروض في المادة /٤٤٦/ عقوبات هو الاشغال الشاقة المؤقتة . سنوات على الاقل الا في الحالات التي ينص فيها القانون على خلاف ذلك .

== الباب الرابع ==

استعمال الاسناد المزور

نصت المادة /١٤٤٤/ من قانون العقوبات " يعاقب بمقمة مرتكب التزوير من استعمال المزور وهو عالم بامره " .

ميز الشارع بين تزوير الصك وبين استعماله فليسا عما في عرفه عنصرين متتاليين لجريمة - واحدة بل هما جريمتان منفصلتان عن بعضهما لكل منهما اركان خاصة وعقوبة خاصة بها ولكن مبدأ انفصال جريمة الاستعمال عن جريمة التزوير يصح ان يكون محل نظر في حالة ما اذا كان المزور هو الذي استعمال الورقة التي زورها بنفسه وهى هو ان استعمال يندمج في هذه الحالة في التزوير ولا ينظر اليه كجريمة مستقلة لأن الجاني قد زور الورقة لغاية استعمالها فاستعمالها تنتمى للتزوير ، ولا يكون الفعلان الا تنتمى - لنية جريمة واحدة وقد سارت المحاكم الهلجكية على هذا الرأي .

وقد يمتزج الاستعمال بالتزوير فيكونان عملا واحدا لا يقبل التجزئة ، وهذا يجب اعتبار الجريمة التي عقبتها اشد والحكم بمقمتها دون غيرها . يعاقب المزور على تزويره ولو لم يستعمل الورقة المزورة . وليس استعمال الورقة المزورة شرط في عقاب التزوير يعاقب من يستعمل ورقة مزورة مع علمه بتزويرها ولو لم يشترك في تزوير تلك الورقة . ويجوز الحكم بالعقوبة على من يستعمل صكا مزورا مع علمه بتزويره ولو بقي مرتكب التزوير مجهولا ، او لم ترفع الدعوى العامة عليه . واذا اقيمت الدعوى على شخصين في آن واحد احدهما من اجل تزوير الصك والثاني من اجل استعماله مع علمه بتزويره جاز للمحكمة ان تحكم -

ببراءة الاول وتعاقب الثاني على الجريمة المسندة اليه دون ان يكون في حكمها تناقض ويجوز الحكم على من يستعمل ورقة مزورة مع علمه بتزويرها ولو كانت جريمة التزوير نفسها قد سقطت بمضي المدة (١) وفي حكم المحكمة النقض الصرية قررت ان القانون جعل كلا من التزوير واستعمال الاوراق المزورة جريمة قائمة بذاتها ولا ارتباط بينهما فلا شي - يمنع من الحكم بمقمتين على المتهم ، ولا يمكن اعتبار التزوير في حد ذاته فعلا تحضيريا لجريمة فعل التزوير والاستعمال ، فان الورقة المزورة يمكن استعمالها بغیر ارادة المزور مثلا في حالة ما اذا توفي فاعل التزوير قبل ان يستعمل الورقة المزورة فيستعملها الوارث ومن هنا يتبين ان مجرد فعل التزوير قد يترتب عليه احتمال وجود ضرر من حصول التزوير اضارا به (٢) " نقض ١٦ ابريل ١٨٩٨ ص ٢٠٢ " .

وان استعمال المقد المزور هو جريمة منفصلة عن التزوير ويمكن رفع دعويين منفصلتين - يحضرهما وتوقيع عضوين مختلفين ويمكن مقاربة فاعل التزوير ولو لم يستعمل المقد المذكور والعكس بالعكس هنا عليه فالشخص الذي يستعمل التزوير يستحق العقاب ولو مع سقوط الدعوى العامة بمضي المدة في التزوير مادامت دعوى الاستعمال لم تسقط .

(١) - احمد امين شرح قانون العقوبات ص ٢٩٣ وما بعدها

(٢) - زكي عرابي القضاء الجنائي ص ١٤٢ .

"نقض أبريل ١٩٠٥ مجموعة س ٥ ص ١٢٧" ماهي النتائج التي تترتب على اعتبار كل من التزوير واستعمال المزور جريمة مستقلة ؟

ترتبط بين التزوير والاستعمال صلة معنوية قائمة بينهما : ولولاها لاعتبر كل منهما فعلا قائما بذاته . ولكان لكل منهما اركان خاصة بهما او في غالب الاحوال يحصل الاستعمال بعد وقوع التزوير بفترة فيفترق الفعلان لافي طبيعة كل منهما واركانه فقط بل في زمان ارتكابهما ايضا . وتعرضنا في هذه المرحلة نقطتين عامتين .

١- زور الجاني الصك ثم استعمله فيعتبر مرتكبا لجريمتين لغرض واحد فهو قد

ارتكب التزوير بهدف استعماله وتطبق في حقه عقبة الجريمة الاشد ، وتحال الدعوى الى

المحكمة بالوصفين وصف التزوير وصف الاستعمال ولكن نطبق بحقه عقبة واحدة وهي الاشد .

٢- الجاني لم يزور الصك ولكنه استعمله . اذا طرحت القضية على المحكمة فاذا

لم يثبت على الجاني التزوير فتبرئه منه لعدم كفاية الادلة ، وتماقبه على جريمة الاستعمال اذا توافرت اركانها (١) .

واهمية التفریق بين الجريمتين تظهر في النتائج الآتية :

١- يعاقب المزور على جريمة التزوير ولو لم يستعمل الورقة المزورة " تميز فرنسية -

١٨٥٠/٤/١٨ - دالوز ١٨٥٠ / ٢٣٣/٥ / فاذا عشر على الورقة المزورة في حيازة -

المزور قبل ان يستعملها ، امكن اقامة الدعوى العامة عليه وعقابه عن جريمة التزوير وحدها

اذا توافرت اركانها رغم عدم الاستعمال يجوز للمحكمة ان تحكم على المتهم بجريمة التزوير

وتبرئه من جريمة الاستعمال (٢) كما لو اودع المزور الورقة التي زورها عند فحره لطلبها

منه فيما بعد ، فلا يعتبر عمله استعمالا ولكن يسأل عن جريمة التزوير يعاقب عليها .

٢- يعاقب مستعمل الورقة المزورة اذا كان عالما بتزويرها ولو لم تكن له يد في التزوير

ولم يشترك فيه ، او كان فاعل التزوير مجهولا ولم ترفع الدعوى عليه لمضي المدة مثلا ،

او لوقاته ، او رفعت الدعوى العامة على المزور هربا لحسن نية في كل هذه الصور

يعاقب الاستعمال " تميز فرنسية ١٨٨٨/٣/٢٢ مجموعة احكام النقض رقم ١٢١ " .

٣- يخلل الاشتراك في اى الجريمتين مستقلا عن الاشتراك في الجريمة الاخرى فمن يحرض

فهره على التزوير او يتفق معه على تغير الحقيقة يكون شريكا في التزوير يعاقب على

اشتراكه في الاستعمال اذا حرض المستعمل او انفق معه على استعمال المزور (٣) .

٤- اذا كان مكان وقوع جريمة التزوير غير المكان الذي وقع فيه الاستعمال صح اختصاص

كل محكمة بالجريمة التي وقعت في دائرتها الا اذا كان هناك ارتباط بين التزوير واستعمال

الصك المزور فيجب توحيده الاجراءات في الدعوى تحقيقا للمدالة في تناولهما معا (٤) .

(١) - محمود ابراهيم اسماعيل شرح قانون العقوبات ص ٣٩١ وما بعدها .

(٢) - فارسيون رقم ٨

(٣) - فارسيون رقم ١٥ م ١٤٨ .

(٤) - فارسيون رقم ١٦ .

٥ - جريمة التزوير جريمة وقتية تتم بانمام الكتابة المزور ولكن جريمة استعمال المزور قد تكون وقتية اذا لم يتراخ وقت الاستعمال وتكون مستمرة اذا طال زمن التصك بالصك ، وقد تكون جريمة مستمرة استمرارا نجديا يجب العقاب عليها كلما ابرز الصك المزور او قدم للاستناد الى مافيه وفي كل هذه الصور يجب ان تتوفر اركان جريمة الاستعمال سواء في ذلك اكان المستعمل في كل مرة هو شخص واحد ام تغيرت شخصيات المستعملين . وقد نصت محكمة النقض المصرية ان جريمة استعمال التزوير هي من الجرائم المستمرة التي لا تسقط ما دام الشخص متمسكا بالورقة المزورة ولا يتمدى وقت سقوطها الا من وقت انهاء التصك بهذه الورقة " نقض ٢٤ يناير ١٩٢٠ مجموعة من ٢١ " .

٦ - واخيرا ان الاجنبى الذى يحمل ورقة مزورة في الخارج يعاقب اذا حضر الى سوريا واستعمل تلك الورقة مع علمه بتزويرها وكذلك يعاقب الاجنبى اذا بقي في الخارج وارتكب فعلا يجعله شريكا لآخر استعمال الصك المزور في سوريا .

وقد حكم في فرنسا بانه اذا وقعت جريمة التزوير في الخارج وكانت المحاكم الفرنسية فهر مختصة بنظر الدعوى عن هذا التزوير فانه يكون لها الاختصاص بنظر دعوى استعمال الصك المزور اذا ارتكب جريمة الاستعمال في فرنسا " نقض فرنسية ١٨٧٦/٨/٢٤ سبرى ٧٧ - ١ - ٣٨٥ "

= اركان جريمة الاستعمال =

١ - الركن الاول : فعل الاستعمال : تختلف طرق الاستعمال باختلاف نوع السند ، كما تختلف باختلاف الفرض الذى يرمى اليه المزور بحيث يستحيل على الشارع ان يحاول - حصرها او عدّها ، وهترك هذا الامر لتقدير القاضي ولهذا لم يعرف القانون الاستعمال المعاقب عليه ولم يبين طرق التنفيذ التي يتكون منها ، وقد حكم بان الاستعمال هو الاستفادة من الورقة المزورة بواسطة اطهارها او الاستناد عليها للحصول على منية او ربح او اثبات حق ، وتسجيل العقد المزور يدخل بلا شك في هذا التعريف ، لأن من يسجل عقدا مزورا ناقلا للملكية لا يقصد بالطبع الا اشهاره رسميا وجعله حجة له على الغير ا ليعلموا ان العقار المبيع فيه قد خرج من ملكية صاحبه الاصلي وصار له . وسجد - تقديم السند المزور للمحكمة للاحتجاج به يعد استعمالا ، وانه اذا قدم المتهم في تحقيق جنائي كميالة مزورة لتكون مستندا له في الدفاع على تهمة فانه يكون مرتكبا - لجريمة استعمال الكميالة المزورة التي قدمها . وكذلك لا يكفي لتكون جريمة الاستعمال الاستناد في قضية مدنية الى ورقة مزورة بمجرد ذكرها في مريضة الدعوى بغير تقديمها (١) وقد عرف فارو الاستعمال . بانه - استخلام الصك المزور فهما زور من اجله (٢) وهرفته محكمة النقض المصرية . بانه الانتفاع بالورقة المزورة بتقديمها او الاحتجاج بها على الغير رسميا ورا - منفعة او ايجاد الحق " نقض ١٩٠٤/١٠/٦ المجموعة الرسمية س رقم ٣٦ " .

(١) - جندى عهد الملك الموسوعة الجنائية الجزء الثاني ص ٥٤٣

(٢) - فارو رقم ١٤٦٨ الجزء الرابع .

ومرفه فتحي زفلول : بأنه دفع الورقة المزورة في الغرض الذي وضعت من اجله (١) يمكننا القول بوجود استعمال للالوراق المزورة كلما قدم الجاني الصك المزور من ثقاة نفسه متمسكا بما فيه سميا لجلب منفعة او لتأييد امر يدهيه وقد يندمج الاستعمال في التزهر هوجدان في وقت واحد بحيث يتعذر تمييز الاستعمال من التزهر وفضلهما فيوصف الفعل بفعل التزهر فقط بغض النظر عن الاستعمال . وقد حكمت محكمة النقض الصنية . بأن استعمال الورقة المزورة وتزورها عندما يكون المستعمل لها هو نفس من زورها يكونان فعلين مرتظين ارتباطا يجعلهما في الواقع فعلا واحدا معاقبا عليه بمادة واحدة من قانون العقوبات " نقر: ١٤ مائس ١٩٠٨ مجموعة س ٩ ص ٢٥٠ " .

٢ - الركن الثاني : تزهر الصك المستعمل : لا تكون جريمة الاستعمال الا اذا كان الصك او المخطوط المستعمل مزورا فلا عقاب على استعمال ورقة مزورة الا اذا تحققت في - تزهر : هذه الورقة جميع الاركان المكونة لهذه الجريمة اي تحريف الحقيقة في صك من شأنه احداث ضرر بالغير باحدى الطرق القانونية . اما الركن الادبي فلا يشترط توفره فاذا ارتكب شخص تزورها في صك بحسن نية ولم يكن يبغى استعماله ثم دفع هذا الصك في يد آخر فاستعمله مع علمه بتزورها فمعاقب على الاستعمال ولو ان المزور نفسه غير معاقب لعدم توفر النية الجرمية ، يجب على المحكمة ان يبحث في اركان التزهر حتى تصل من ذلك الى التثبت من ان الورقة المستعملة مزورة حقيقة وان تزورها قد استوفى جميع الشروط التي يتطلبها القانون لتفسير الحقيقة ذلك التفسير الذي يعاقب القانون فاعله ، وهدون ذلك لا يكون الحكم في جريمة الاستعمال سليما من الناحية القانونية ان ان من اركان هذه الجريمة لون الصك مزورا ، وهدم وجود التزهر المعاقب عليه ليستتج عدم وجود جريمة الاستعمال ، ولا يجوز ان يكفي الحكم الجنائي في جريمة الاستعمال بما انتهى اليه رأى المحكمة المدنية ، بل لابد من بحث الموضوع من ناحية الجزائية هيان ما اذا كانت اركان التزهر متوفرة ام لا حتى ينسب الانتقال الى جريمة الاستعمال الا بعد قيام التزهر وتوفر اركانه (٢) .

" نقر: ١٩٣٤/٤/٣٠ المجموعة الرسمية س ٣٥ رقم ٢١٩ " .

٣ - الركن الثالث : النية الجرمية . نصت المادة /٤٤٤/ من قانون العقوبات السورى على النية الجرمية بقولها " . . . وهو عالم بامره " . . . " فالنية الجرمية في جريمة - الاستعمال عافة اي ان يستعمل المزور الورقة المزورة وهو عالم بان الورقة التي قدمها او استند اليها مزورة دون بحث الغرض الذي يهدف اليه من وراء التمسك بها فهذا باعث لايمعتديه في جريمة الاستعمال واذا انتفى علم المستعمل بتزوير الصك فلا مسؤولية عليه ولا عقاب .

واذا ثبت لانهاية العامة التي تتولى التحقيق عدم توافر هذا الركن وجب ان تحفظ - الدعوى قطميا لعدم وجود جريمة ، وذلك لتخلف الركن الادبي للجريمة وهو النية الجرمية

(١) - فتحي زفلول رسالة التزهر ص ١٢٧

(٢) - احمد امين شرح قانون العقوبات ص ٢٩٤ .

وإذا قام الدليل أمام القضاة على ذلك وجبت تبرئة المتهم مما اسند اليه ويجب ان يتوفر علم المستعمل بالتزوير الورقة في الوقت الذي يستعملها فيه او قبل ذلك ، اما اذا علم بالتزوير بعد ان قدمها فلا تعتبر النية الجرمية مقارنة للاستعمال ويتخلف الركن الادبي تتمتع المسؤولية الجنائية .

وإذا كان المستعمل غير مزور وجب اقامة الدليل على علمه بالتزوير ان من الجائر ان تكون حيازته للورقة بحسن نية واستعملها وهو يجهل تزويرها .

اما اذا كان مستعمل الورقة المزورة هو بذاته الذي زورها فعلمه بالتزوير امر لا شك فيه لا يحتاج الى بيعة مستقلة ان يكفي ان يستفاد الركن الادبي للاستعمال مماقة الفس التي يتطلبها القانون في بيعة التزوير التي ارتكبها ، وهي نية استعمال الورقة المزورة فيما زور من اجله ، والجاني باستعمال الورقة المزورة قد حقق هذه النية فعلا " نقض مصرية ١٩٣٠/٥/١ مجموعة القواعد القانونية جزء ٢ رقم ٣٦ " .

اليانات التي يجب ذكرها في الحكم : يجب ان يتناول الحكم بالادانة على جريمة الاستعمال ذكر اركان الجريمة فيبين فعل الاستعمال وكيفته . وتزوير السند المستعمل وعلم الجاني بهذا التزوير عند استعماله للورقة المزورة . فوجب ان يشتمل الحكم على بيان واقعة الاستعمال وطريقته حتى تستطيع محكمة التمييز مراقبة ما اذا كانت الافعال المسندة الى المتهم تعتبر استعمالا او لا تعتبر لتتمكن من تطبيق القانون تطبيقا سليما (١) واذا حكم على شخص واحد بالمقومة لاوتكارت مجرمي التزوير والاستعمال فليس من الضروري ان يتناول الحكم صراحة علم المتهم بان الورقة مزورة " تميز فرنسية — ١٩٠٨/٣/١٤ المجموعة الرئيسية سرية رقم ١٠٧ " ان انه من الواضح في هذه الحالة ان الاستعمال قد ارتكب عن علم المتهم به .

ولا يبطل الحكم القاضي بالمقومة في جرمي التزوير والاستعمال بسبب عدم ذكر محل — ارتكاب جريمة التزوير مادام ان جريمة قد اقترنت بجريمة استعمال الصك المزور وارتبطت هذه بتلك ارتباطا لايقبل التجزئة ، وقدم المتهم الى المحكمة التي وقعت بدائرتها جريمة الاستعمال وحكم عليه بمقومة واحدة من التجهيتمين .

واخيرا ليس من الضروري ان يبين الحكم ظروف استعمال الورقة المزورة وفرنس الجاني من استعماله لان ذلك لا تأثير له على نسيان الجريمة .

(١) — فتحي زغلول رسالة التزوير الطبعة الاولى ص ١٦ و ١٢٩